



سوف نبقى هنا

حدود التفاؤل... حدود المناورة



علي الشيخ منصور

الافتتاحية

كيف نقرأ انتصار روحاني سورياً؟

سامي شيحان

انتهت الإنتخابات الإيرانية، وأعلن فوز رجل الدين المعتدل حسن روحاني من الدورة الاولى بعد حصوله على ١٨,٦ مليون صوت من اصل ٣٦,٧ مليون صوت، اي بنسبة ٥٠,٦٨ في المئة، متقدماً بفارق شاسع على خمسة مرشحين محافظين.

روحاني (٦٤) عاماً « كان لمدة ١٦ عاماً رئيس المجلس الاعلى لأمن النظام، وكان من مؤسسي تشكيلة الملالي التابعة للمرشد الاعلى علي خامنئي باسم: مجمع رجال الدين المناضلين، وهو في الوقت الحالي ممثل لخامنئي في المجلس الاعلى لأمن النظام، كما إنه عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام، ونائب في مجلس الخبراء ورئيس مركز البحوث الاستراتيجية في نظام الملالي» كما أعلنت المعارضة مريم رجوي من المنفى، معتبرة ان الانتخابات كانت «مسرحة هزلية انهيت بسرعة من الدورة الاولى خوفاً من انفضاض شعبية». كما حدث في انتخابات ٢٠٠٩.

مع أن هذا الفوز كان متوقعاً، بعد توحيد الإصلاحيين على مرشح واحد، ولكن الأهم أن سنوات أحمددي نجاد الثمانية كانت الأسوأ في التاريخ الإيراني منذ انتصار الخميني عام ١٩٧٩، وتحديداً فيما يتعلق بسجل انتهاكات حقوق الإنسان، والأزمة الاقتصادية التي بلغ التضخم فيها وانخفاض قيمة العملة مستويات غير مسبوقة.

ومع أن كثيرين يفتقون أن تغيير الرئيس في طهران لن يخلب معه تغييراً في السياسة الإيرانية، وبشكل خاص في ملفات السلاح النووي، والوضع في سوريا، إلا أنني أميل لترجيح أثر العامل الشخصي فيما هو عام، فقد لا يكون روحاني قادراً على سحب الإيرانيين المتواجدين في سوريا الآن، إلا أنه لن يُعَامر بإرسال دفعات جديدة منهم، وقد لا يكون يمتلك صلاحية تغيير الموقف من نظام الأسد في صراعه مع الشعب وثورته، لكنه بالتأكيد لن يكتف بإمدادات السلاح والمال كسلفه، فهو لن ينسى هتافات: «لا غزاة ولا لبنان... روجي فدا إيران».

بعد أن أقرت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس باستخدام النظام السوري لغاز الأعصاب «الساارين»، مما يشكل خرقاً للخطوط الحمراء التي رسمها الرئيس باراك أوباما، فإن موجة من التفاؤل طفت في أوساط متعددة دولية وعربية، إضافة للمعارضة السورية، تقيد أن الإدارة الأمريكية اتخذت قرار تسليح المعارضة وهي الآن بصدد دراسة قرار إقامة منطقة حظر جوي في سوريا، على أن تكون محدودة وبدون قرار دولي، والذي اعتبره دبلوماسيون غربيون بمثابة أول تدخل أمريكي محتمل لها في الحرب المستمرة منذ عامين ونيف في سوريا.

لتبدأ بعد ذلك عملية خفض التوقعات، حيث قال بن رودس نائب مستشار الامن القومي الامريكي «لم نتخذ اي قرار بشأن عملية عسكرية مثل إقامة منطقة حظر طيران... لأنها ستحمل معها كلفة هائلة ولا نهائية بالنسبة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي». مضيفاً أن «هذه الخطوات ستواجه أيضاً بحق النقض أو الفيتو الذي تتمتع به روسيا في مجلس الأمن الدولي». مبرر هذه التصريحات الأخيرة أن إدارة أوباما لم تحسم خياراتها بشكل جدي، ويدرك مستشارو البيت الأبيض استحالة التدخل بالوكالة، ومخاطر التردد في حسم الأمر في سوريا، سواء لجهة النفوذ الاسلامي في الثورة السورية، أم لجهة الانتصارات التي حققها حزب الله ومن خلفه ملالي طهران في سوريا، وتحديداً بعد معركة القصير، لذلك عاد نائب مستشار الأمن القومي بن رودس للتأكيد في مؤتمر صحفي يوم الجمعة الماضي أن: «هذا الوضع مائع، لذلك يتوجب على أوباما التشاور مع قادة الثمانية حول نوع الدعم الذي سنقدمه للمعارضة».

فالتسريبات حول مساعدات عسكرية محدودة للمعارضة، تأتي عملياً كمقدمة لما يُمكن أن تُسفر عنه قمة الدول الثمانية هذا اليوم، في حال نضوج خيارات أوسع بإتجاه الحظر الجوي، خاصة وأن اجتماع الرئيسين أوباما وبوتين على هامش القمة المشار إليها، سيكون حاسماً لجهة تفعيل الدور الأمريكي في المنطقة، بعد أن رهنت الملف السوري لصالح روسيا أكثر مما ينبغي، وربما يُفسر ذلك إستعادة سوزان رايس لادارة الرئيس أوباما، مع محاولات أخرى لنقل الملف السوري من عهدة السيد روبرت فورد، بعد جلسة إستماع عاصفة في الكونغرس الأمريكي. وتأتي تصريحات الادارة الأمريكية بخصوص بطاريات باتروت في الأردن، والدور الراهن للسعودية فيما يخص الملف السوري، وكأنها جزء من تهيئة أرض المعركة القادمة، بالتزامن مع العناد الروسي بشأن استخدام نظام الأسد لأسلحة كيميائية، وتورط حزب الله ومن ورائه إيران في مستنقع الحرب الدائرة في سوريا منذ عامين وبضعة أشهر. مع أن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل تفضل أن يكون هناك «محاولة عقد مؤتمر سلام دولي من أجل سورية»، هذا التفضيل الذي تتفتي أهميته كلما تذكرنا أن روسيا والصين يمتلكان حق الفيتو في مجلس الأمن، مما يجعل مسألة التوافق الدولي شبه مستحيلة، وهو ما يضعه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامبرون نصب عينيه وهو يتحدث عن ذلك في مقابلة مع صحيفة الغارديان واصفاً التدخل في سوريا بأنه: «مسألة صعبة جداً، ولكن مع ذلك، ما الذي نحن ذاهبون إلى القيام به حيال حقيقة أنه في عالمنا اليوم هناك زعيم دكتاتوري متوحش، يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه تحت أنوفنا!». وتبقى حدود التفاؤل مهرونة بحدود المناورة باستمرار.

جنون النظام عسكرياً لن ينقذه

جمال حمود



بدا واضحا خلال العدوان الفاشي على القصور، خاصة وأن النظام وحزب الله حققا في نهايته مكاسب على الأرض، أن تلك المعركة شكلت من وجهة نظر النظام، محطة تحول استراتيجية في مواجهة الثورة، والانتصار عليها. وربما ساعده في ترويج هذا المنطق، أن عددا من فصائل الثورة، السياسية والعسكرية، تعاملت مع معركة القصور، بالمنطق ذاته، على أهمية ورمزية المدينة. وبعد معارك افتقدت لحد أدنى من توازن القوى، نجح حزب الله والنظام في السيطرة على القصور، وانسحب الجيش الحر منها. وهو ما قدمه إعلام النظام وحزب الله، باعتباره هزيمة استراتيجية للثورة، وسيتاب النظام معركته، للقضاء على «العصابات الإرهابية» في بقية الأراضي السورية!! لقد اتضح من التغطية الإعلامية للمعركة في القصور، أن النظام أراد إعادة الثقة لقواته، وللموالين له، بعد انهيار قدرة قواته، وانحسار مناطق سيطرته في أرجاء البلاد. وللمزيد من تعزيز الثقة بقواه، والحفاظ على معنويات مؤيديه، رفع راية «معركة حلب»، للإيحاء بأن قدراته قد استعيدت، وأن انتصار القصور هو بداية الانتصار الشامل على الثورة. لا شك أن النظام، زيادة على توظيف معركة القصور، وظف المناخات السياسية الإقليمية والدولية، ليضخ الأمل بقواه، وزرع اليأس في صفوف الثورة وحاضنتها الشعبية، خاصة في طريقة تداوله لجنيف ٢، وإبداه غطرسته في تحديد أجدداته، وكأنه سيحصد منه إعلان المعارضة استسلامها لشروطه. ما الذي شهدته ميادين المواجهة بعد نجاح النظام في معركة القصور؟

في الجنوب، تقدم الجيش الحر في محافظة درعا وفي القنيطرة، وسيطر على عدد من الكنائس والحواجز التابعة للنظام، وفي إدلب وشمال حماة، تم تحرير عدد من المناطق بعد هزيمة قوات النظام، وفي شمال حلب، حاصر الجيش الحر بؤرتي «الزهراء ونبل»، اللتين تمركزت فيهما قوات من حزب الله والشبيحة، وقوات نظامية. واستكمل السيطرة على مطار «منع» العسكري، ودمر قوات للنظام في منطقة خناصر، حيث أرتال الإمداد والإسناد. وفي ريف دمشق، لاتزال قوات الجيش الحر تخوض كراً وهدماً في الغوطة الشرقية، كما يدافع بثبات عن داريا والمعضمية، ويُلحق بتحالف قوى التدخل الخارجي «حزب الله وأبو الفضل العباس» خسائر بشرية كبيرة. يجري ذلك، وقوات النظام «الطيران والصواريخ والمدفعية الثقيلة والدبابات»، تبذل أقصى مaldiها من جهد وقدرة دون أية نتائج. مما يجعل الانتفاج المعنوي بعد القصور فارغاً ومتقهقراً. وفي آخر

الثورة في مواجهة نوعين من الجرائم!!

نبيل حيفاوي

شاذ، ولو أن بعض الأعمال القذرة، لم يتم الكشف عنها بعد، ولا محاسبة مرتكبيها. كما أن البيئة الحاضنة لثورة الحرية، تناوئ كل عمل لا إنساني، من تلك الممارسات كالسرقة والخطف واحتلال أملاك الغير والقتل، وهو الأهم، وكثيراً ما خرج الشعب للتظاهر ضد مثل هذه الممارسات، ورفع صوته عالياً وقويا، بما يردع تلك المجموعات أو الأفراد، الذين يستغلون امتلاكهم للسلاح، وانشغال الثورة في معركتها الرئيسية مع النظام، ليقوموا بأعمال ضد الناس، وضد حقيقة الثورة. وهنا لا بد من التأكيد على تطوير مؤسسات الحياة المدنية، في مناطق الثورة، وتطوير وعي الثوار في كل مكان، لأن الراجح الوحيد من الممارسات المخلة بأمن الناس هو النظام. ونهاية القول: تعتقد السلطة أن جرائمها هي الطريق الوحيد لإلحاق الهزيمة بالثورة، عكس تلك الجرائم التي ترتكب باسم الانتماء للثورة، أو تلك التي تلصق بها، وهي منها براء. السلطة تعيش على الجرائم، أما الثورة فهي الخاسر من الجرائم، التي تلصق بها، وترتكب باسمها.

لوعي، وانفعال يبتعد عن الموضوعية. وبملاحظات سريعة نثنين عقم هذا الموقف، وابتعاده عن الموضوعية في رؤية الأحداث، وما ينتج عنها من مشكلات، هي ولا شك خطيرة. الملاحظة الأساسية والأكثر أهمية، هي أن البون شاسع، بين الجريمة كنهج لا يتبدل، بل ويتصاعد، وهو ما تقوم به القوى التابعة للنظام وحلفائه، وبين الجريمة التي يقوم بها أشخاص أو مجموعات تنتمي للقوى المسلحة المنخرطة في الثورة، في الحالة الأولى، يعتبر النظام ومناصره، ما تقوم به القوى العسكرية والأمنية والمليشياوية، التي تخدم السلطة، من أعمال قتل وتدمير واختطاف واعتقال وتعذيب أملاً ضرورية وإيجابية، وتمجدها وتفتخر بها، مكتفية بتبرير ذلك، باعتباره «طريقاً» وحيداً للقضاء على «العصابات المسلحة»، وهذا الموقف هو المستشري، في ما يسمى «الموالاة»، إذ لا تقتصر ثقافة القتل والجريمة على السلطة وأدواتها المسلحة.

على الضد من ذلك، تقوم قوى الثورة المقاتلة والسياسية، بإدانة الجريمة التي تتم باسمها، وفي مناطق سلطتها، وتتخذ ما تستطيع من إجراءات لردعها ومحاسبة مرتكبيها. وهو ما نشهده دائماً، إثر كل حادث إجرامي

الجريمة المروعة، التي راح ضحيتها في مدينة حلب، الطفل محمد، بائع القهوة، لاقت استنكاراً واسعاً في الوسطين الشعبي والسياسي، وكان سخط شديد قد صدر عن قوى الثورة، ومن مختلف تشكيلاتها. حتى أن مظاهرات احتجاج قد خرجت في حي الشعار، الذي تمت فيه الجريمة النكراء والمدانة.

ولقد شن النشطاء حملة على منابرهم، ركزوا فيها على ضرورة الكشف عن الفاعلين ومحاسبتهم، دون هوادة. حتى أن قدراً من المبالغة في إدانة الجريمة أظهر حساسية عالية ضد الظلم والجريمة، مهما كان مصدرهما، وذلك حرصاً على حياة الناس أولاً، ولحماية الثورة من التشوهات، خاصة في المناطق التي تتواجد فيها كتائب الثوار، كقوة مسيطرة. لكن أصواتنا من هنا وهناك، بنت على هذه الجريمة، وعلى ما يشابهها، مواقف تنال بقصد أو بدونه من الثورة ككل، وهو ما يدفع إلى اليأس والضياع.

ثمة أناس شرعوا بالقول:

هذه الثورة لا تختلف عن النظام، وهو قول ينم عن تبسيط

نظام الحواجز لقمع الناس وإذلالهم

نعيم نصار



يتابع السوريون حياتهم هذه الأيام، وكل مساحة من حياتهم تحمل الهمّ والألم والحزن، ما بين القصف والدمار، وما بين الاعتقال والقتل، ما بين الغلاء والبحث عن سبل الحياة، إضافة إلى انتشار حواجز النظام في عموم المناطق، التي تشهد صراعاً بين جيش النظام وكتائب الجيش الحر، أو تلك التي تعيش بعيدة عن الصراع العسكري، حيث قطع النظام كل المدن والقرى التي يسيطر عليها من أجل إخضاع الناس لسياسته وإذلالهم من جديدة في حظيرة الطاعة الأبدية التي يريدها.

هناك من يقدر عدد حواجز مدينة دمشق فقط بـ ٢٠٠ حاجز، حيث تم قطع غالبية الطرق الفرعية في مختلف أحياء العاصمة بالتواطع الإسمنتية والبراميل. وأصبح مشوار الربع ساعة داخل دمشق يحتاج إلى عدة ساعات، وقاطنو جرمانا على سبيل المثال، يتحدثون عن ٥ ساعات يقضونها في الطريق إلى دمشق، كما تزداد إساءات عناصر هذه الحواجز للناس المجبرين على المرور بسياراتهم.

فإذا تركنا البشاعة التي تركها مشهد الحواجز في الطرقات حيث أكياس الرمل والبراميل والدواب واحتلال البيوت المجاورة للحاجز، فإن الممارسات التي تقوم بها العناصر ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وأول هذه الممارسات إخضاع سكان مناطق بعينها للإساءة والإهانة بسبب اشتراكها في الاحتجاجات، إضافة لاعتقال الشباب والناشطين، ومؤخراً بحسب ما نشرته عدة وسائل إعلامية مناصرة للشعب السوري، قام النظام الغير واثق بعناصره بتغييرات دورية لعناصر وضباط حواجزه في دمشق، لإشراك عناصر من الجيش والأمن والفرقة الرابعة والشبيحة في الحواجز، بحيث تم تعزيز مراقبة العناصر لبعضهم. خاصة وأن أعداد المنشقين عن جيش النظام قد تجاوزت الـ ٧٠ ألف عنصر وضابط.

في العودة إلى ممارسات عناصر النظام، يتحدث بعض أهالي الريف الشرقي في مدينة سلمية عن إساءات مخيفة ارتكبتها عناصر وشبيحة حاجز «جب خسارة» الذي يجاور هذه القرية، ومعظمهم عناصر الحাজز الشبيحة قادمون من قرية صبورة التي جند النظام عدد كبير من شبابها في قطعانها، حيث يجبر السكان على النوم من المساء بعد أن تم منعهم من تشغيل المصايح الكهربائية بعد المغرب، وأي تشغيل للكهرباء يعني إطلاق النار من الحاجز، إضافة لمصادرة معظم المواد التموينية التي يجلبها أهل القرية معهم من المدينة.

وحيث ردّ الجيش الحر بعملة نوعية، وقام بتفخيخ «شاحنة صغيرة»، قامت عناصر الحاجز بارتكاب مجزرة في القرية، حيث تم ذبح عدد من الأهالي بالسكاكين ومنهم رجال عجانز ومقعدين.

وضمن أساليب سلب الناس أموالهم، يقوم عناصر الحاجز بكسر هويات المدنيين من أجل إجبار الناس على دفع مبالغ مالية تصل لحدود ألف ليرة سورية. ومن

يعرف درجة الفقر في تلك القرى يعرف معنى الألف ليرة التي تدفع لعناصر النظام. هذا إضافة إلى الشتائم والإهانات اليومية لسكان القرى المجبرة على المرور من هذا الطريق.

وفي حاجز «قرية بري» الذي يجاور إحدى كتائب جيش النظام، يتفنن عناصر الحاجز وشبيحته بإذلال أهالي القرى الشرقية، لاسيما أن هذه العناصر تعرف أن الأهالي هناك يشكلون حاضنة شعبية للجيش الحر، لذلك يتفنن عناصر الحاجز في إنزال مختلف صنوف الإهانة والذل بالمواطنين العابرين على الطريق.

أما حاجز قرية «دنيبة» وحسب رواية عدد من أهالي القرية، فإن شبيحة «بيت سلامة» يقومون بكل ما يحلو لهم من ذل وإهانة واعتقال وسرقة وسلب أموال، ومنذ أيام قامت شبيحة الحاجز باعتقال سائق شاحنة محملة بالخوخ، وظلوا طوال الليل يعذّبونه، وفي الصباح أطلقوا سراحه، ليفاجأ بأنهم قاموا بسرقة كل كمية الخوخ المقدرة بـ ٣ طن. وحين توجه بالشكوى إلى فرع أمن الدولة في منطقة «السلمية» كان رد عناصر المفزة سلبياً، ولم يكثرثوا لما حدث معه.

نشرت منذ أيام «أخبار الشرق» مادة بعنوان «حواجز قوات الأسد إهانة للمواطن وسرقة لأمواله وسياراته وتحرش بالنساء وقتل»، وفيها تحدث كاتب التحقيق الذي اعتمد في معلوماته على تقارير نشرتها اللجنة السورية لحقوق الإنسان عن ممارسات وإساءات ممنهجة لعناصر الحواجز، لاسيما للرجال الملتحقين والنساء المحجبات، حيث يتم تخصيصهم بقدر أكبر من المعاملة السيئة، وقد تنتهي القصة بشد الملتحي من ذقته وتسميعة أقذر الكلمات عبر شتم الذات الإلهية. وبعض حالات الإهانة لنساء انتهت بقتلهن بسبب دفاعهن عن شرفهن.

ويكفي أن ينتمي المواطن إلى مناطق معينة مثل حمص، درعا، داريا، ادلب... حتى يتم التعامل معه من قبل عناصر الحاجز بطريقة مهينة، هذا إذا لم يعقل لأتفه سبب يقدره عناصر الحاجز.

طبعاً لا نحتاج إلى محللين سيكولوجيين لنقول إن جملة غايات يريد تحقيقها النظام من نشر حواجزه بهذه الطريقة المرعبة، عقاب كامل المجتمع السوري بمن فيهم الموالين، ونشر الخوف والرعب إلى جميع الناس، لاسيما من تجرأ على التظاهر والاحتجاج، إضافة على اعتقال

الناشطين، ومؤخراً تم إضافة مهمة جديدة لهذه الحواجز وهي ملاحقة الشباب المتخلفين عن الخدمة الإجبارية من مختلف المناطق، حيث نشر موقع «أخبار الآن» تقريراً منذ عدة أيام يتحدث عن برقية سرية معممة من قيادة الجيش إلى الحواجز، جاء فيها: (إلى كافة العناصر العاملين على الحواجز العسكرية للجيش العربي السوري .. يرجى عدم الاكتفاء بالبطاقة الشخصية للمدنيين المذكورين بين الثامنة عشرة والثامنة والعشرين من العمر، والتأكد من تأديتهم للخدمة الإلزامية عبر دفتر خدمة العلم، والتأكد من وثيقة التأجيل الدراسي لكل من لم يؤدّ الخدمة).

في مقابل هذا الحال الكارثي الذي يفعله النظام تحدث موقع «ميدل إيست أون لاين» في سياق تحقيق عن حواجز الجيش والمعارضة، وفي السياق عرض التحقيق على مضايقات يتعرض لها سكان حلب من حواجز الجيش الحر وأفاد التحقيق على لسان «سرين» أنها باتت تكره الخروج من المنزل بسبب المضايقات التي يتعرض لها من عناصر الجيش الحر، خاصة إذا كانت تسير لوحدها، كما تحدث عن محاولات فرض اللباس الشرعي على النساء، وترى أن الحياة في حلب تحولت إلى جحيم.

وإذا كان التحقيق يشرح الجحيم الذي فرضه النظام بحواجزه منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي، فإن لفت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة لعناصر الجيش الحر ضرورة أيضاً، فالشعب السوري لا يريد استبدال مستبد بأخر.

الفضائح اليومية التي يتعرض لها السوريون على الحواجز، هي جزء من الهم والخوف الذي يريد النظام من خلاله إيصالهم إلى التخلي عن كل مطالبهم السياسية، مقابل عودة الحياة الطبيعية كما كانت قبل ١٥-١١-٢٠١١.

ويستمر سلب الناس أموالهم على هذه الحواجز فضيحة «الثورة السورية في دمشق» نشرت يوم ٨ حزيران نقلاً عن أحد التجار الذين يشترون بضاعتهم من سوق الهال، أنه اضطر لدفع الأموال كخوة لعناصر الحاجز أمام سوق الهال في دمشق ليسمحوا له ولأمثاله بالمرور.

ورغم هذه المعاناة المؤلمة حيث تتحول الحياة اليومية إلى كابوس، فإن السوريين في الداخل الواقفين مع الثورة ومع بناء الدولة المدنية الديمقراطية، مستمرون في الحياة، يرددون مع مطرب الثورة الشهيد ابراهيم القاشوش «يلا ارحل يا بشار».

الصراع السوري يُدّمر حياة ٤ ملايين طفل

اليونسيف: ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٣



بأن الأطفال لا مكان لهم في الحرب ويجب حمايتهم من العنف في جميع الأوقات.

للمزيد:

http://www.unicef.org/arabic/infoby-country/24327__69575.html

الحرارة أخذت في الارتفاع في الوقت الذي يزداد فيه شح المياه المأمونة وتزداد الظروف الصحية سوءاً، مما يعرض الأطفال بشكل خاص للضرر في ظل أزمة صحة عامة. يهدف هذا النداء إلى إنقاذ أرواح الأطفال. ولتحقيق هذا الهدف تطلب اليونسيف توفير موارد إضافية. لقد بلغت فجوة التمويل الحالية لدينا نحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وهي المطلوبة للحفاظ على المستوى الحالي من المساعدات وتوسيع نطاقها لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للأطفال وأسره في سوريا وفي أنحاء المنطقة. وفي إطار النداء الشامل، أولويتنا الأولى هي توفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي الملائمة واللقاحات اللازمة لحماية الأطفال من الأمراض. وتشمل أولوياتنا الأخرى مساعدة الأطفال على اللحاق بركب التعليم الذي فاتهم وحمايتهم من مختلف أشكال العنف والإيذاء.

تعرب اليونسيف عن عميق امتنانها للمانحين الذين قدموا إسهامات سخية جداً من التمويل لاستجابتنا الإنسانية منذ بداية الأزمة. وفي ضوء هذا النداء غير المسبوق وفي ظل بيئة العمل الحالية بموارد محدودة للغاية، من المهم توسيع قاعدة المانحين وإشراك القطاع الخاص.

وكما طال أمد الصراع، ازدادت صعوبة تضييد الجراح العميقة التي يخلفها. وتدعو اليونسيف كافة أطراف النزاع وأولئك الذين لديهم نفوذ عليهم، لإعادة تأكيد البند القائل

جنيف- إنّ الصراع السوري هو واحد من أخطر الأزمات التي تواجه الأطفال في العالم اليوم، ولقد أدى إلى تدمير حياة أربعة ملايين طفل وتعريض جيل بأكمله للخطر.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها اليونسيف وشركاؤها، فقد عملوا على توسيع نطاق استجابتهم الإنسانية داخل سوريا بشكل كبير. فمنذ بداية عام ٢٠١٢، تم تزويد أكثر من ١٠ ملايين شخص داخل سوريا بالمياه الصالحة للشرب والمياه المنزلية المأمونة، كما تم تحصين مليون طفل داخل سوريا و٦٠٠٠٠٠ طفل في الدول المجاورة ضد الحصبة. في هذا السياق، ينبغي الإشادة بالصمود المذهل للشعب السوري والمنظمات السورية التي بدونها لما نجحت جهودنا الإنسانية الجماعية.

وتقوم اليونسيف أيضاً بتزويد الأطفال السوريين في الأردن ولبنان والعراق بالمياه النظيفة واللقاحات ضد الأمراض الفتاكة، كما توفر للأطفال فرص اللحاق بركب التعليم والتعايش من الأحوال التي شهدوها. وتستطيع المجتمعات المضيفة الفقيرة في هذه البلدان الاستفادة من هذه الخدمات أيضاً. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. فالأزمة السورية تتفاقم يوماً بعد يوم، ووصول حرارة فصل الصيف تجلب مخاطر جديدة. فدرجات

نداء جديد للحصول على تمويل للأزمة السورية

UNHCR المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جنيف- ناشدت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة يوم الجمعة الدول المانحة لتوفير مليارات الدولارات كتمويل إضافي لمساعدة الملايين من السوريين الذين يعيشون في ظروف بائسة داخل بلادهم وخارجها.

ويشمل النداء، الذي يغطي عام ٢٠١٣ كاملاً، ٢,٩ مليار دولار أمريكي للخطة التي تقودها المفوضية لمساعدة اللاجئين في المنطقة المحيطة، و٤,١ مليار دولار أمريكي للجهود الإنسانية التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية داخل سوريا. إضافة إلى نداء جديد من الحكومة اللبنانية للحصول على ٤٤٩ مليون دولار أمريكي، ومن الحكومة الأردنية للحصول على ٢٨٠ مليون دولار أمريكي. وبوجه عام، يُعد ذلك أكبر نداء إنساني على الإطلاق، حيث يصل في المجمل إلى أكثر من ٥ مليارات دولار أمريكي، وهو ما يُعد تحدياً لنداء سابق للأمم المتحدة، تم استلام ما يقرب من ١,٢ مليار دولار منه حتى الآن.

تم الإعلان عن النداء لوسائل الإعلام في مؤتمر صحفي عُقد في قصر الأمم بجنيف من قبل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، ومنسقة الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة، فاليري أموس؛ وقد أكد كلاهما أنّ المدنيين تحملوا وطأة الصراع في سوريا. وقد فرّ ما يزيد عن ١,٦ مليون شخص إلى البلدان المجاورة منذ اندلاع الصراع في مارس/آذار ٢٠١١، فيما يُعتقد أن يكون

مواد الإغاثة الأساسية لما يقرب من ٩٢٠,٠٠٠ شخص. ولكن ذلك ليس كافياً. ومع الحصول على تمويل جديد، تهدف المنظمات الإنسانية لتوسيع نطاق العمليات وإطعام ٤ ملايين سوري و٤٢٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني؛ وتحصين ١,٧ مليون طفل؛ وتوفير الرعاية الصحية لما يقرب من ٧ ملايين شخص؛ ومياه الشرب الآمنة لـ ١٠ ملايين شخص - خاصة مع اقتراب الصيف واستمرار زيادة الأمراض التي تنتقل بواسطة المياه. ويُعد التعليم، والحماية، والخدمات المجتمعية، والصرف الصحي، والمأوى، ودعم الزراعة، أموراً حيوية للمجتمعات الضعيفة. ويقع العبء على سبل لإيصال المساعدات لـ ٢,٩ مليون شخص يعيشون وسط الصراع على قمة الأولويات. تغطي خطة الاستجابة الإقليمية الجديدة اليوم مساعدات إنقاذ الحياة والحماية فقط للاجئين، وهو ما يبزر حجم الأزمة بصورة أكبر. وتهدف الوكالات الإنسانية المشاركة لمساعدة الأشخاص الأكثر ضعفاً، بما في ذلك أفراد المجتمعات المضيفة للاجئين، عن طريق برامج مهمة تشمل الغذاء والمأوى والمساعدات النقدية. ويزداد تعرض السوريين للعديد من أشكال الاستغلال المختلفة، كما تواجه المجتمعات التي يعيشون فيها صعوبات في التكيف مع تلك الجموع الضعيفة والفقيرة. ويجري بذل جهود معززة من أجل تحديد الأشخاص الأكثر ضعفاً ودعمهم، بما في ذلك الأطفال والمسنون والنساء. كما يتم تطوير برامج أكثر استهدافاً لدعم الناجين من العنف الجنسي والجسدي.

للمزيد:

www.unhcr-arabic.org/51b568536.html

هوامستس

سر عطا الله

تروح مواقع الكترونية سورية موالية للنظام لمشروع «كبير وطموح» تقول إن الحكومة سوف تطلقه «حالما تستقر الأوضاع الأمنية في البلاد». وفجوى هذا المشروع «الكبير والطموح» هي إقامة مجمعات سكنية حديثة في الأحياء المدمرة من دمشق (الحجر الأسود، التضامن، نهر عيشة...)، وقد تتوسع التجربة في مرحلة تالية لتشمل أحياء في مدن أخرى تدمرت بفعل «الأحداث الجارية».. وتتقل هذه المواقع عن مصادر حكومية أن هذه المجمعات ستبنى «وفق الشروط البيئية والصحية العصرية».. وتذكرنا المواقع ومصادرها بأن الأحياء المدمرة في دمشق هي أصلاً عبارة عن عشوائيات ومناطق سكن مخالفة، بنيت في غفلة من الدولة وخارج أي قواعد أو شروط صالحة.. يريد هؤلاء أن نهتف معهم: يا سلام.. رب ضارة نافعة، فتتظيم دمشق الكبرى الذي عجزت عنه الحكومات المتعاقبة، ها هي الحرب تأتي لتنفذه، حيث أنجزت الطائرات والمدافع والصواريخ ما فشلت فيه البلدوزرات!!

هكذا نكتشف أن الحرب لم تكن قراراً من القيادة السياسية لتمتع الثورة ولسحق المعارضة، بل إنها، ببساطة، مجرد إجراء روتيني تنفيذاً لقرار الإزالة الموقع من المحافظ!

منذ أيام واسم عبد الله الدردري مطروح للتداول.. لقد انتشلته أجهزة الدعاية الرسمية من النسيان، ووضعته في الواجهة مجدداً، ليس بوصفه مرشحاً لرئاسة الحكومة، كما شاع من قبل، وليس لدوره الآن كخبير اقتصادي لدى الإسكوا.. وإنما بصفته هادم سوريا الحديثة، والسبب الرئيس في «الأحداث المؤسفة» التي تشهدها البلاد اليوم..

يقول باحث اقتصادي مقرب من النظام: «الدردري لم يخطف حاضر الناس فقط، إنما رهن مستقبلهم، ومنع عليهم التفكير في أي تطوير لأوضاعهم.. وللأسف، لم يدرك المسؤولون حينذاك، عمق ما تم إنجازه من تحولات، وأوصلتنا إلى نقطة اللا عودة (الدردرية) أي إلى النقطة التي سبقت حركة الاحتجاجات». إذا فقدنا اكتشافنا سبب ما نحن فيه، ليست القيادة السياسية، ولا الحزب، ولا أجهزة الأمن.. بل إنه الدردري الذي خدع رفاقه ومرر من وراء ظهورهم مؤامرة دمر فيها البلاد والعباد، وبالتالي فالثورة قامت أساساً ضد الدردري، ولكن قنات الجزيرة حرقها عن مسارها وصورتها على أنها ثورة ضد النظام! في أواخر التسعينات شهدت سوريا سيناريو مشابه، عندما تبين أن محمود الزعبي، رئيس الوزراء يومئذ، قد خدع رفاقه الطيبين في القيادة واستغل براءتهم ومبدئيتهم، ليفسد البلد ويقودها إلى الهاوية!

ولكن من يفكر بإعادة السيناريو نفسه اليوم فاته أن يبكر بالكتابة، ذلك أن التأخير قد حرّمه من النهاية الدرامية المناسبة: يحبس الدردري نفسه في غرفته، ولشدة ندمه وخجله من نفسه ومن رفاقه يقرر الانتحار، فيصوب مسدسه إلى رأسه، ويطلق منه خمس أو ست رصاصات!!

درس القصير: الطريق لا يزال طويلاً



محمد سليم

لن تكون خسارة القصير نهاية الثورة السورية. الحرب لا تزال دائرة وإمكانية النصر والتعويض لا تزال قائمة، ومع ذلك فما حدث في المدينة الحمصية الصغيرة يشكل مؤشراً بالغ الخطورة. لقد ترك الثوار وحيداً في معركة غير متكافئة، بلا أسلحة نوعية وبلا دعم لوجستي، وبلا مساعدات من أي نوع. هذا فيما كان النظام يتقن في استعراض أسلحته الثقيلة والخفيفة، مغرقاً المدينة ومن فيها بوابل من القذائف، من البر والجو..

ليس صحيحاً أن القصير قد سقطت بسبب تواطؤ من بعض شخصيات المعارضة السياسية، أو بسبب تشتت جهود الثوار وتباينهم، وكذلك ليس صحيحاً أن حزب الله قد امتلك قدرات قتالية كبيرة وخاصة، قلبت سير المعركة وكتبت نهايتها. فكلنا يعلم أن لا كلمة حقيقية للمعارضة السياسية على المقاتلين في الميدان، كما أن الثوار قاتلوا في القصير مثلما قاتلوا في أماكن أخرى انتصروا فيها، أما حزب الله فلم يكن بحاجة إلى قدرات خاصة، فهو اختار هذه المعركة تحديداً لأنها الأكثر سهولة والنصر فيها أقرب منالاً..

لقد كانت معركة القصير محسومة سلفاً، وسقوط المدينة في يد الجيش النظامي يعود إلى سبب وحيد: انعدام التكافؤ. لقد ذكرنا الصور القادمة من أرض المعركة بأفلام الحرب العالمية الثانية، حيث بدت القصير أشبه ببرلين وهي تحترق بنيران الحلفاء. وشيء واحد كان بإمكانه تعديل الصورة وتغيير النتيجة، وهو أن يمتلك الثوار الأسلحة التي وعدوا بها، والتي كانوا يأملون بالحاجة إليها: صواريخ مضادة للطيران؛ وصواريخ مضادة للدروع؛ وذخيرة تكفيهم لوقت أطول.. وبما أن أحداً لم يعطهم أي من ذلك، فقد كانت الخسارة محتمة والانسحاب واجباً.. فلماذا حدث هذا؟ لماذا ترك ثوار القصير لوحدهم شبه عزل؟ لماذا تخلى حلفاء الثورة السورية عن المقاتلين وتركوا المدينة تسقط في يد النظام؟

دلالة السقوط، وليس السقوط نفسه، هي ما تثير الإحباط..

منذ أشهر رفع الأوروبيون، الفرنسيون والبريطانيون، شعار «البنديقية من أجل طاولة المفاوضات»، أي تسليح الجيش الحر وتمكينه من تحقيق انتصارات على الأرض، الشيء الذي من شأنه إجبار النظام على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وتقديم تنازلات جوهرية.. وقد أيد الأمريكيون هذا التوجه كما أيد الأتراك والسعوديون والقطريون، بل أن بعض هؤلاء قد شرعوا في تجسيد هذا الشعار على أرض الواقع.. ثم كانت زيارة وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، إلى موسكو، حيث تم الإعلان عن اتفاق الطرفين على عقد مؤتمر جنيف ٢، فتغيرت، منذ ذلك اليوم، أشياء كثيرة. سحب الشعار من التداول وتوقف تجسيده الواقعي، وعلا الصوت الروسي، وتناولت الذراع الإيرانية.. وكان الأمريكيين والروس قد اتفقوا على عكس الشعار إياه ليصبح: بنديقية للنظام ليجبر بها المعارضة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وتقديم تنازلات جوهرية!

وما هي التنازلات المطلوبة من المعارضة؟

إذا صح أن الأمريكيين قد تركوا الملف السوري للروس، فإن المطلوب من المعارضة هو القبول ببقاء النظام، وترشيح الرئيس لولاية جديدة، والرضا بإصلاحات معدودة لا تطل الجوهري..

وهل هذا ممكن؟

لقد سقطت القصير، ولكن طريق النظام إلى النصر لا يزال مسدوداً. لا يمكنه القضاء على عشرات الآلاف من الثوار، ولا استعادة محافظات لا يملك فيها أي رصيد شعبي، ما يعني أن معادلة لا غالب ولا مغلوب ستظل قائمة، وأن مؤتمر جنيف ٢ سيكون مجرد محطة عابرة.. وإذ يمكن محاصرة الثورة السورية، فلا يمكن إجبارها على الانتحار.

دلالة القصير المحبطة هي أن الطريق لا يزال طويلاً حتى تقتنع القوى الفاعلة أن هزيمة النظام أكثر يسراً، وأكثر جدوى، من هزيمة الشعب السوري..

عن القمة الايرلندية وما بعدها

هشام القاسم



من المفترض أن يلتقي، اليوم، الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس فلاديمير بوتين، في إيرلندا. ستكون قمة هامة بالنسبة للسوريين، فصحيح أن قمة سابقة قد جمعت الرئيسين دون الخروج بنتائج تذكر، غير أن ثمة معطيات تجعل من هذه المرة مختلفة.

الدولتان صارتا، رسمياً وفعلياً، راعيتين لمؤتمر على وشك الانقضاء، كما أن وزيرى خارجيتهما قد خاضا، على مدى الأسابيع المنصرمة، مفاوضات شاقة ومكثفة، ووصلتا إلى اتفاقات مبدئية تحتاج إلى إقرار، وواجهتا خلافات تحتاج إلى بت، ودخلا مساومات تنتظر التسوية.. وكل هذا سيكون على مائدة القمة الإيرلندية..

ابتداء من غد، أو بعد غد، سينجلي جزء من الصورة، وسيوضح إن كان الحديث الأمريكي عن تسليح المعارضة، وعن معاقبة مستخدمي الكيماوي، سيتابع مجراه إلى أرض الواقع، أم أنه سيتوقف بعد أن يكون قد أدى وظيفته في رفع سقف التفاوض مع الروس. وسيوضح كذلك إن كان المسار الحالي للمعارك سيستمر في الاتجاه ذاته، أم أن ضوءاً أخضر سيمنح للراغبين في تعديل موازين القوى التي اختلت لصالح النظام في الأيام القليلة الماضية. وسنعرف الحدود التي ستوقف عندها المجاملة الأمريكية لروسيا، وما إذا كان صحيحاً أن واشنطن قد أودعت الملف السوري برمته في عهدة موسكو، ففرضها هنا كي تكسب موقعها في قضايا أخرى، أهمها الملف النووي الإيراني..

لا يُنتظر أن تظهر نتائج القمة كلها إلى العلن فوراً، ولكننا سنكون أمام إشارات واضحة، تجيب عن سؤالين ملحين: هل ثمة صفقة أمريكية روسية قد أبرمت بالفعل وتنتظر التنفيذ؟ وهل سيعقد مؤتمر جنيف ٢ ويكون له نتائج ملموسة؟ في سياق الإجابة عن السؤال الأول، ثمة مروحة واسعة من وجهات النظر، تقول إحداها إن كيري ولافروف قد أنجزا صفقة شاملة تنتظر التوقيع النهائي من الرئيسين في القمة التي يسميها البعض «بالطا جديدة»، حيث سيتقاسم الطرفان «النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مع إعادة النظر في تركيبة عدد من الدول وحدودها الجيو - سياسية».

وما هو مضمون الصفقة المتعلقة بسوريا؟

لا أحد يستطيع تقديم إجابة إلا على سبيل التكهن، حتى إن أجهزة مخابرات أوروبية (حسب صحيفة الجمهورية اللبنانية) تجهد لفك شيفرة هذه الصفقة، سواء من خلال شبكاتهما أو من خلال ربط جملة وقائع في الميدان السوري وأبرزها:

- دخول إيران بشكل مباشر وعلني في القتال بكل ثقة وبلا تردد.

- عبور «حزب الله» الحدود بأعداد كبيرة من المقاتلين وبشكل منظم، وتحت أنظار القوات الإسرائيلية، وبلا خوف من أي ضربة إسرائيلية في الظهر.

- إقامة جسر جوي بين طهران ودمشق ونقل أسلحة وذخائر تُؤمّن كل ما خسره الجيش السوري على مدى عامين من القتال، وفي المقابل حجب الغرب أي مساعدات عسكرية عن

عبر انتقالهم بقرار مجلس الأمن من حظر جوي لحماية المدنيين إلى إسقاط النظام بالقوة العسكرية، وما زاد خذلان روسيا أنها خرجت من مولد المصالح الليبية بلا حبة حمص واحدة، وكذلك تحرص روسيا على الاحتفاظ بموطئ قدمها الوحيد على البحر المتوسط، وعلى الاحتفاظ بالجيش الأخير في المنطقة الذي يعتمد كلياً على السلاح الروسي، إضافة إلى ذلك فإن بوتين يريد استعادة دور القطب الثاني الذي كان الاتحاد السوفيتي يلعبه، وإن كان قد عجز عن ذلك في ميادين أخرى، فإن الميدان السوري بدأ مثالياً لتحقيق هذا الطموح.. مقابل هذا الطرف المعلوم هناك في المعادلة طرف مجهول، وهو الموقف الأمريكي.

لقد تدرج الموقف الأمريكي ببطء شديد، قبل أن يدخل في حالة من التذبذب، حيث كان المسؤولون الأمريكيون يقفزون من النقيض إلى النقيض بين ليلة وضحاها، وقد أطلق البيت الأبيض الكثير من الوعود والإنذارات، ووضع خطوطاً حمراء كثيرة اخترقت جميعاً، دون أن تتخذ الوعود والإنذارات طريقها إلى أرض الواقع.. ويبقى القاسم المشترك بين كل ما قيل عن تفسير هذا الموقف، هو أن أوباما لا يجد لبلاده مصالح مستعجلة ومباشرة في سوريا ما يجعله غير مستعد لأي تورط غير محسوب، لا سيما وأنه جاء إلى البيت الأبيض محملاً على وعود الملمة البعثة الأمريكية، وإيقاف الحروب الخارجية، والالتفات أكثر إلى ترتيب البيت الداخلي..

حسناً.. فعند أي نقطة سيلتقي الموقفان في القمة الإيرلندية؟ ثبات الموقف الروسي إلى الآن، لا يعني أنه سيظل ثابتاً إلى ما لانهاية، فالسياسة لا تعرف الجمود، ولا تكافئ المعاندين، كما أن الغموض الأمريكي لا يعني بالضرورة عدم وجود توجه محدد، وهكذا فإن الروس سيسعون إلى الحفاظ على أكبر قدر من مصالحهم مع وجود هامش للتنازل، والأمريكيين سيسعون إلى انتزاع أكبر قدر من التنازلات مع بقاء هامش واسع للإرضاء. وترجع المعطيات عدم وجود صفقة منجزة، ولكنها تشير بوضوح إلى وجود طريق مفتوح نحو مثل هذه الصفقة. ويبقى مؤتمر جنيف ٢ مرهوناً بالتفاهم الأمريكي الروسي، فربما يعقد في تموز في حال نجحت قمة إيرلندا في الوصول إلى تفاهم، أو أنه سيؤجل إلى ما بعد قمة موسكو بين أوباما - بوتين التي ستعقد في أيلول، والتي يعتبرها كثيرون الفرصة الأخيرة لإنجاز اتفاق.

المعارضين السوريين بحجة وجود تكفيريين بينهم.

- الانتقال في وقت قياسي من فك الطوق عن دمشق إلى اجتياح القصير وصولاً إلى حلب، بعد عامين من تقهقر القوات النظامية، ومن دون أي رد فعل دولي أو إقليمي.

- التغطية الروسية الكاملة للخطة الإيرانية - السورية الجديدة، ودعم قوات النظام بما تحتاجه من أسلحة وذخائر.

- إرباك رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، العدو الأول للنظام السوري، والهاؤه في هذه المرحلة الحساسة، حيث تقترب القوات السورية من الحدود التركية التي تشكل قواعد وملاذات أمانة للمعارضين السوريين.

تقود هذه الوقائع إلى الاستنتاج بأن تقاسم النفوذ قد جعل سوريا من نصيب روسيا، وبالتالي فإن الروس هم من سيرسمون طريق الحل عبر جنيف ٢ أو عبر وسائل أخرى..

ولكن هناك رأي آخر يذهب إلى أن الاتفاق - الصفقة ينص على حل وسط: تغيير رأس النظام مع الإبقاء على النظام معدلاً، وبهذا تحقق الولايات المتحدة هدفها المعلن (رحيل الأسد) كما يحفظ الروس مصالحهم..

بالمقابل ثمة من يرى أن الصفقة لم تبرم أصلاً، وأن الطرفين لا يزالان في مرحلة التفاوض والمساومة، وفي هذا السياق يأتي الدعم الروسي اللا محدود للهجمة الإيرانية الأخيرة التي أثمرت عن سقوط القصير، وكذلك الرد الأمريكي عبر التلويح بتسليح المعارضة السورية المقاتلة، فلو كانت الصفقة قد أبرمت لما احتاجت إلى هذا التنافس المكشوف.. خلف هذه الآراء والتكهنات المختلفة والمتناقضة، ثمة شيء واضح: الموقف الروسي.

منذ بداية الثورة السورية والروس يتشبثون برؤية واحدة: حل يقوده الرئيس السوري، يضمن بقاءه في السلطة، مع تقديم تنازلات على شكل إصلاحات محددة ومحدودة.

وفي كل الأطوار التي شهدتها الأزمة السورية، ظل الروس متمسكين برؤيتهم هذه، وقد أفهموا زوارهم ومفاوضيهم بأن شيئاً لن يرحزهم أو يعيد حساباتهم، محبطين بذلك كل الآمال التي عقدت على تغيير سريع في موقفهم على غرار ما حدث في مناسبات سابقة، في العراق والبوسنة وليبيا.. تتعدد الأسباب التي تقف وراء هذا التوجه، فروسيا تحرص على عدم تكرار التجربة الليبية، عندما خدعها الغربيون

بعيداً عن كل شيء... قريباً من الموت..

«باص الكرامة» متشروع مع الأطفال وفسدة للحياة

يارا بدر

تبحث في الصحف عن فعاليات سورية ثقافية، تقلب الفضائيات، فيعبر بك فيلم من الأفلام الوثائقية لمفصل في مفاصل الثورة السورية، ربما ستتابعه بألم، وربما تسارع إلى تبديل القناة، لعلك بأنّ زمناً من الموت اليومي قد مرّ فوق أحلام المشاركين في هذا الفيلم، وربما معظمهم غدا تحت التراب اليوم، تاركاً خلفه صورة في شريط سينمائي، وخيط دم، وأحلاماً بالثورة.

في تجوالك هذا تتفاضر العناوين السياسية والحقوقية على عَصارة الألم، وهي لتبعها أقل من شناعتها الواقعية بكثير، إذ أعلنت الأمم المتحدة أنّ القتلى من السوريين بلغ ٩٢ ألفاً، وهي بهذا تكتفي بالإعلان عن من تمّ توثيقهم من ثماني مصادر مختلفة بعضها تابع للحكومة السورية بالاسم وتاريخ الوفاة وسببه، ومنهم أكثر من ٤ آلاف طفل. حيث للطفولة حكاياتها الخاصة بالحرب في سوريا، وكلّ الثورة السورية بدأها أطفال من درعا، والثورة على النصرة والهيئة الشرعية وأشباههما - كما سيكتب التاريخ لاحقاً - بدأها طفل اسمه «محمد القطاع».

يقول الله تعالى في محكم تنزيله، في الآية الرابعة والستون من سورة البقرة: « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم ». لكن الهيئة الشرعية في حلب وعلى النقيض من قوله تعالى لا تتحلى بالمغفرة ولا بحلم والرحمة، لذلك كانت قصة «محمد القطاع» ابن الخامسة عشر ربيعاً، الذي قال: (لو نزل محمد ما بدّين) فجُلب، وككل السوريين جنّ بثورته وبأنّ الشعب السوري ما يبيّن ذلك كما هتف الأوائل منذ أكثر من عامين، فعاد وصرخ (لو نزل محمد ما بدّين) بوجه جلاديه من الهيئة الشرعية في حلب، وذلك بعد أن اقتادوه مجلوداً إلى الساحة حيث تجمّع الناس أمام الزاوية الصغيرة لبائع القهوة والشاي الذي اسمه «محمد القطاع»، وليس لمحمد بطاقة هويّة بعد ليرفعها بوجههم جميعاً وبوجه العالم ويقول: وهذه هويتي، كما فعل المنشقون الأوائل، وليس له حتى قلم يخط به على الجدار حلم الحرية وإسقاط النظام، فاكتفى بصوته وعزّة نفسه وهدير لكرامته المسلوبة بأن أعاد قوله، فكانت له بالمرصاد رصاصتين، ودموع أمه التي كانت تشاهد ما يحدث، وبحسب بعض المصادر كان والده وقتها في المسجد يُبني صلواته بأخر ركعتين.

بالمقابل وفي ريف إدلب القريب من حلب، يعمل كادر شبابي متطوّع مع الأطفال، في مشروع اسمه «باص الكرامة». بدأ «باص الكرامة» رحلته من جهود هؤلاء الشباب السوريين التطوّعي منذ قرابة الخمسة أشهر، وبدعم (ومساعدة متقانية من شباب المكتب الإعلامي في مدينة كفرنبل، واليوم يتلقى المشروع الدعم من منظمة «سوريات»).

الضاحكة أعلى من صوت الرصاص وتحليق «المبع» وسقوط القنابل الفراغية والعنقودية والمسمارية، ليحضر فقط «ميكي ماوس» و«دونالد داك» و«توم وجيري» وكل أصدقاؤهم الصغار الملونين. كل هذا على أمل خلق إمكانية لتخيّل (واقع آخر ممكن غير واقع الحرب).

يضع القائمون على مشروع «باص الكرامة» كذلك من ضمن أهدافهم أن يتمكّنوا من (تحويل الخطاب الخاص إلى خطاب عام) وذلك عبر استغلال كافة مساحات المشاركة والنقاش لنقل شكاوي الناس التي تتداول في غرف الجلوس الخاصة بهم، كجمع أفراد متواضع، إلى خطاب عام هو مثار نقاش محوري بين جمع الأهالي في عروض المسرح والسينما التفاعلي).

كما يسعى شباب «باص الكرامة» حالياً إلى (خلق نقاط مشابهة لعمل فريق مدينة «كفرنبل» في كافة بلدات محافظة إدلب المحرّرة، من خلال تدريب الفريق الحالي لتطوعين مرشحين في نقاط أخرى وفي قرى مجاورة)، من جهة. ومن جهة ثانية يعملون على (إنشاء فريق مسرح تفاعلي احترافي في «كفرنبل» يقوم بعرض مسرحيات في القرية وفي قرى مجاورة).

فهذه العروض في مقدمة أهدافهم مستقبلاً، لأن المسرح التفاعلي أحد التقنيات التي يمكن الاستفادة منها للتعاطي مع واقع مأساوي كواقع الحرب في العلاقة مع الأطفال، عبر إقامة دورات تدريبية لهم في مرحلة عمرية محددة، ومن خلال ألعاب محددة يتم التعاون مع الأطفال من أجل قصّ حكايتهم، البوح بها، كتابتها، ومن ثمّ عرضها على الجمهور من أطفال آخرين أو من الأهالي، حكايتهم التي صاغوها بلغتهم الخاصة لفظياً وجسدياً، وتشوي بزخم أفكارهم حول كل ما عاشوه ويعيشونه منذ أكثر من عامين، ليتم النقاش بها. في محاولة لأن يرى الأطفال قصتهم من زاوية أخرى غير زاويتهم كحاملين لهذه القصة وأبطال لها، بكل ما يمكن للبطولة أن تحمله من معاناة ومأساوية وحزن.

في سوريا، وحيث أنّ الكهرباء غالباً ما تكون مقطوعة، لا يقلق السوريون لتبدّل عناوين الشريط الاخباري ومُنعكسات هذه الأخبار، لا يهتمون بالمناوشات السياسية والأعباء، إذ قريباً جداً من الموت هناك في سورية، أناس يحاولون خلق مساحة للحياة، للتفكير بصغار اليوم وهم رجال الغد، وعضاً عن التنديد الدائم باستخدام الأطفال في سوريا كطرف في النزاع المسلح باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان، أو باعتقالهم وتعذيبهم حتى الموت، هناك بعض السوريين يعملون بهدوء، بعيداً عن ضجيج الحرب وصوت الرصاص، يعملون لقليل من الفرص.

للإطلاع:

<https://www.facebook.com/alkarama.bus>



كاريكاتير العدد



المجلس الوطني الجديد للإعلام

جورجيت أسعد

أصدر الأسد بتاريخ ٩/٦/٢٠١٣، المرسوم رقم ١٩٩ القاضي بتشكيل المجلس الوطني للإعلام، بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٠٨ لعام ٢٠١١ ولاسيما المادة ٢٠ منه، حيث جرى تسمية أعضاء المجلس الجديد للإعلام والذي يتألف من السادة:

محمد رزوق رئيساً للمجلس، فؤاد عبد المجيد البلاط نائبا للرئيس، إضافة لسبعة أعضاء هم: د. ناديا خوست، ناظم بخصاص، د. فؤاد شريجي، د. خلف الجراد، جورج قيصر ماريا ديب، محمود الجمعات.

وبالمقارنة مع التشكيلة الأولى للمجلس الوطني للإعلام نجد أنه جرى تثبيت أربعة من المنبشرين بالجنة هم: السيد فؤاد عبد المجيد البلاط في منصب نائب الرئيس، مع ثلاثة أعضاء هم: ناديا خوست، ناظم بخصاص، فؤاد شريجي، فيما دخل التركيبة الجديدة السيد محمد رزوق في موقع رئيس المجلس، بدلاً عن السيد طالب قاضي أمين الرئيس السابق للمجلس، وكلاهما سبق وشغلا منصب معاون وزير الإعلام، دون أية علاقة أخرى لهما بالإعلام أو الصحافة كهيئة أو كتقنية، مع أربع أعضاء جدد هم: د.خلف الجراد، جورج قيصر، محمود الجمعات، والمذيعة ماريا ديب «أم عمار». الذين شغلوا مواقع المغادرين من قطار المجلس الوطني للإعلام، وهم: عادل يازجي، وحسن محمد يوسف، ومحمد قجة، وعبد الفتاح العوض. ونحدث عن قطار المجلس الوطني للإعلام، الذي لم يغادر محطة إحدائه بالمرسوم ١٠٨ لعام ٢٠١١ بالتزامن مع القانون الجديد للإعلام في سوريا، بحيث يتولى المجلس مهام وصلاحيات العمل على حماية حرية الإعلام وحرية التعبير عن الرأي وتعدديته، ورسم السياسات الإعلامية. مع أن قراءة لمسيرة هذا المجلس في تركيبته الأولى التي استمرت قرابة عامين تشير إلى عتالة بيروقراطية قاتلة، فالإناء لن ينضح إلا بما يحتويه، وهكذا جاء قانون الإعلام المشار إليه وتركيبه المجلس الوطني للإعلام لتؤكد هيمنة السلطة التنفيذية على الإعلام، ووهم استقلاليته التي جرى لفظ كثير بشأنها، إضافة لأوهام الحدأة المزعومة، فكيف لأعضاء المجلس الوطني للإعلام الحالي والسابق، وجلهم من بيروقراطيي وزارة الإعلام المتقاعدین منذ عقد أو عقدين، أن ينجحوا في تطوير الإعلام وتحديثه؟ وأكد أجزم أن بعضهم لم يستطع أن يتعلم استخدام أجهزة الكمبيوتر أو الحاسبات الرقمية، ناهيك عن استخدام النت أو الشبابة وفق مصطلحات قانون الاعلام السوري. بيروقراطيي هبطوا بمظلات سلطة البعث إلى إدارة المؤسسات الإعلامية، دون أن تتلوث أنامل أي منهم بالحبر، ودون أن يهبط أي منهم درج المطابع في الأقبية. بيروقراطيي وزارة الإعلام الذين تقاعدوا قبل أن يكتب أي منهم مقالة واحدة في حياته المهنية أو الشخصية.

بيروقراطيي وزارة الإعلام لم يعرفوا أي سبيل لحرية الإعلام في إطار النظام الشمولي القائم، حيث الولاء مصدر سلطتهم الإعلامية، وليست المهنية، في بلد خلا قانون الإعلام الجديد فيه من أية إشارة إلى ميثاق شرف للصحفيين. وغاب الشباب من تركيبة المجلس الإعلامي، كما غاب ممثلو الإعلام الرقمي، وممثلو الإعلام الخاص.

وحيث أن أعضاء المجلس الوطني للإعلام ا يسميهم رئيس السلطة التنفيذية، وفق نص قانون الإعلام إياه، نجد أن تلك التركيبة الجديدة جاءت لتخدم مصالح هذه السلطة، وتوجهاتها السياسية، مضحية بالمهنية وشرف الصحافة، حيث يصمت المجلس الوطني للإعلام، وسيظل صامتا أيضاً عن قتل الإعلاميين وتسريحهم التعسفي، وحرمانهم من الحقوق النقابية، حتى أن سوريا بإعتراف منظمة «صحفيين بلا حدود» هي من أسوأ دول العالم فيما يخص حرية التعبير خلال العامين السابق والحالي أيضاً.

الحيات الإعلامية

والثقافية في سوريا



فداء يونس

أصدر «مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية- سكايز» تقريره الذي تضمن فيما يخص سوريا، شريط الانتهاكات على الساحة الإعلامية والثقافية خلال شهر أيار/ مايو ٢٠١٣، حيث قتل عشرة صحفيين وناشطين إعلاميين، بينهم أربعة في درعا وحدها هم: زاهر خريبة (٥/٤) ومحمد سويدان (٥/١٤) ومحمد خصاونة (٥/٢٠) وهيثم قطيفان أصغر ناشط إعلامي سوري (٥/٢١)، واثنان في ادلب هما محمد الخلف (٥/٢) وإبراهيم قباني (٥/٢٠)، إضافة إلى محمد عطوان في دير الزور (٥/١)، وطارق سويد في حلب (٥/٤)، وعمر العديم في دمشق (٥/٨)، ومراسلة التلفزيون السوري الرسمي الصحافية يارا عباس على طريق حمص - القصير (٥/٢٧) قتلوا برصاص مسلحي المعارضة، فيما أصيب الناشطان الإعلاميان أحمد عبد الغني الخلف وأحمد محمود الخلف في ادلب (٥/٢).

كما سُجِّل اعتقال قوات النظام الصحافي الألماني أرمن فيرتز في حلب (٥/٥)، والكاتب المسرحي عمر الجباعي في دمشق (٥/٢)، والفنانة مي سكاف في دمشق وإطلاقها بعد ساعات (٥/١٦)، في حين استجوبت جنابات محكمة الإرهاب أعضاء المركز السوري للإعلام المعتقلين (٥/٨) مازن درويش، حسين غرير وهاني الزيتاني.

وعلى صعيد قوى المعارضة السورية، اعتقلت «الهيئة الشرعية» في حلب الصحافي شعبان الحسن (٥/٢٥)، والناشطين الإعلاميين شامل الأحمدمعن محمد وميلاد شهابي (٥/١٧)، كما تعرض الناشطون الإعلامييون في دير الزور لانتهاكات وصلت حدّ الشتم والتهديد ورفع السلاح بوجههم من قبل عناصر الجيش الحر ما دفع إعلاميي المحافظة إلى الإضراب عن العمل ساعتين احتجاجاً (٥/٢٥)، في حين هدد المجلس العسكري المعارض في حمص إعلاميي المدينة ونشطاءها من تبعات نشر أي خبر عن نشاطه والكتائب التابعة له من دون العودة إليه قبل النشر (٥/٢٨).

للمزيد:

www.skeyesmedia.org/ar/Home